



التباعد بين ميقاتي ورئيس التيار الحر لا يسري على عون

لا ترسيم حكومياً قبل الترسيم الحدودي

والخط 29 والعقوبات على باسيل بوجه هوكشتاين

بيروت - عمر حنجر

من شبه المؤكد أن الرئيس ميشال عون لن يدعو إلى استشارات نيابية ملزمة لتسمية رئيس حكومة قبل إغلاق ملف الحدود البحرية الجنوبية مع الوسيط الأميركي أموس هوكشتاين، الذي يفترض أن يصل إلى بيروت اليوم، وبمعنى أكثر وضوحاً لا «ترسيم» حكومياً قبل الترسيم الحدودي.

والترسيم الحدودي هو الأهم، برأي العميد المتقاعد بسام ياسين، الرئيس السابق للوفد اللبناني، الذي قال إن بوسع حكومة تصريف الأعمال أن تجتمع استثنائياً، لمسائل وطنية كبرى كالسالة المطروحة، وأضاف لقناة «الجديد»: الخط البحري 29 هو الحق، وهذا ما يجب أن يطلبه لبنان من الوسيط الأميركي، معتبراً أن السيد حسن نصرالله حقق في خطابه الأخير مفاعيل المرسوم 6433، بدعمه لموقف الدولة اللبنانية، ونصح الرئيس عون «الذي اعتبره كوالدي، بأنه بسد الخط 23، عليك التمسك بالخط 29».

لكن الرئيس عون لا يزال يحتفظ بمشروع تعديل المرسوم الذي يعتمد الخط 29 بدرج مكتبه دون توقيع. ما يعني أنه ما زال على رأي الرئيس نبيه بري ونجيب ميقاتي، وغيرهما من القوى السياسية، بأن الخط 29 افتراضي وتفاوضي، وجلاب للمتابع، على خلاف رئيس «التيار الحر» جبران باسيل الذي تبني مؤخراً هذا الخط لحسابات متصلة بالعقوبات الأميركية، المفروضة عليه. وبمقتضى المقياس المطروحة يصبح موضوع الاستشارات النيابية رهن نتائج المباحثات مع هوكشتاين، ويغدو مصير هذه المباحثات



أفراد من الجيش اللبناني يقفون عند منطقة قانا الجنوبية بين لبنان وفلسطين (محمود الطويل)

بالحديث الشريف: «استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان». لكن يبدو من المصادر القريبة منه، أنه ضاق ذرعاً من الشروط التي تفرض عليه لتسميته في الاستشارات. وفي هذا السياق يقول موقع «لبنان 24» القريب من ميقاتي أنه من اللقاء الأول الذي جمعه برئيس الجمهورية، بعد أن أصبحت الحكومة مستقلة ومصرفة للأعمال، كان واضحاً له أن الرئيس عون لن يدعو إلى الاستشارات الملزمة قبل مشاورات مسبقة.

واحتلت المصادر أن علاقة احترام وود تجمع بين الرجلين لا يعطلها التباعد بين ميقاتي وباسيل والذي يعود إلى أيام حكومة ميقاتي السابقة عام 2011 وتحفظه على خطط باسيل الكهربائية المباشرة أو التي يطرحها «وزراء الظل» المتعاقبون على الوزارة.

ويذكر أن باسيل وكتلته لم يسموا ميقاتي لتشكيل الحكومة الحالية، لكنهم منحوه الثقة في مجلس النواب، واليوم تدور العملية الدستورية مجدداً وتجه الانظار إلى ميقاتي «باعتباره مرشحاً طبيعياً لتشكيل الحكومة الجديدة». إلا أن الرجل، الذي أصبح له باع طويل في العمل الحكومي والوزاري والنيابي، لا يبدو متحمساً لخوض التجربة الحكومية الرابعة، وإن ميقاتي، ليس لاهناً وراء المناصب وليس انتحارياً ليقدّم على الجهول، بل رسم لنفسه صورة منطقية وواقعية لأي مهمة، وهو مدرك لما يعيشه الوطن، ولن يتردد عن القيام بأي خطوة تقتضيها المصلحة العامة.

في المقابل، قال المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلا، في بيان، إن «الفراغ مسار تدميري والكساد مصدر كوارث

جميع اللبنانيين».

النائب أكرم شهيب لـ «الأنباء»: أدعو لانتخابات رئاسية مبكرة ورئيس حكومة يتواصل عربياً

بيروت - عامر زين الدين

دعا عضو كتلة اللقاء الديمقراطي النائب أكرم شهيب إلى «انتخابات رئاسية مبكرة، لوضع حد للحجيم الحاصل والتعطيل الكيدي على حساب المؤسسات والدولة والوطن، ورافعة بالشعب اللبناني الذي يخفق بسبب وطأة الأزمات المتفاقمة والأهيارات المتلاحقة التي أوصله إليها العهد القوي في التخريب الممنهج».

وكشف في تصريح لـ «الأنباء» عن «تواصل قريب بين القوى التي نلتقي معها حول الملفات ذات الصلة بالسيادة والعلاقات العربية التي لا يمكن للبنان أن يكون ذا مستقبل إذا ما خرج عن بعده العربي وعلاقاته مع أشقاؤه في الخارج، لتحديد الموقف المناسب فيما يتعلق بموضوع التكليف، بانتظار تحديد موعد الاستشارات النيابية الملزمة التي يعمل رئيس الجمهورية ميشال عون على تأخيرها أسبوعاً تلو الآخر، ضارباً بذلك عرض الحائط الدستور والقانون كرمي لعيون الصهر الذي يصير على التأليف قبل التكليف لحسابات شخصية وطموحات سياسية مكلفة على مستوى الوطن والشعب».

وأضاف: «بعد تشكيل المطبخ التشريعي النيابي لا بد من الإسراع في الاستشارات للوصول إلى مرحلة التكليف، لكي يأتي

رئيس حكومة يستطيع التواصل مع البعد العربي وموثوقاً وقاعلاً أوروبياً أيضاً، لاستكمال التفاوض تحقيق الإصلاحات الحقيقية المطلوبة، والموضوع النقدي والكهربائي وباقي الملفات الشائكة، وأكثر من ذلك أن يتمتع بثقة الشعب اللبناني، في المرحلة الانتقالية الراهنة الصعبة بكل المقاييس».

وتناول شهيب الملف النفطي، معتبراً أن «الفرق بين خطاب وآخر هو سحب الملفات من إطارها الواقعي وأخبارها زج أسماء وسياسيين وهو برأيي الطريق الأقصر للتأخير والتعطيل، علماً أن الملف دقيق وعلمي بحث يجب إبقاؤه في الإطار الذي سعى إليه رئيس مجلس النواب نبيه بري ووصل به إلى مرحلة متقدمة، ويبقى الأمل معقوداً على الزيارة المرتقبة للمبعوث الأميركي أموس هوكشتاين لبيروت حول النزاع الحاصل على الحدود البحرية، وليست المشكلة بين 23 أو 29 بقدر أن تكون هناك استفادة من ثروتنا الوطنية الأساسية، بعيداً عن المواقف التي تحمل الشعوبيات والعنتريات المختلفة، وإذا لزم الأمر فإننا ندعو إلى إعادة التفاوض في ملف ترسيم الحدود البحرية انطلاقاً من اتفاق الاطراف من أجل تحقيق النتائج المرجوة في هذا الملف بالتحديد».



أكرم شهيب

الراعي يدعو إلى معالجة ملف ترسيم الحدود للوصول إلى حل وليس للحرب

بيروت - داود رمال

قال البطريك الماروني الكاردينال بشارة الراعي خلال عظة الأحد، إنه بالنسبة إلى الأزمة الناشئة على الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل فإنها تعنيننا جميعاً، ولا مجال للتفريط بحقوقنا تجاه إسرائيل أو كرمي لأي دولة. الحق حق أمام العدو والصديق. إن الجنوب، أرضاً وشعباً، عزيز على قلبنا، والثروات المنتظرة هي ثروات سيادية وطنية تعد بآرباح طائلة للدولة وللأجيال المقبلة. وجدير بالمسؤولين أن يعالجوا هذه الأزمة وصولاً إلى الحل لا إلى الحرب، ليتمكن لبنان من استخراج الغاز والنفط بالسرعة القصوى. ووحدها الدولة مسؤولة عن حسم هذا الموضوع. ووحدها مؤتمنة على قضايا السيادة والاستقلال، وعلى ثروات النفط

والغاز. ووحدها الدولة مسؤولة عن إدارة المفاوضات مع الجهات الأجنبية، وتحديد دور الوسطاء، واتخاذ القرارات، وعقد المعاهدات، وتقرير الحرب والسلام. وعند الضرورة تستطيع استطلاع مواقف الأطراف السياسية اللبنانية نظراً لأهمية الموضوع ولدقة الظرف. ولكن، لا بد من أن يكون في النهاية مرجعاً يحسم الجدل القائم ويضمن حقوق لبنان. وفي كل ذلك ينبغي تحديد مهلة زمنية للمفاوضات الرامية إلى استخراج ثروتنا واستثمارها بأقصى سرعة. وبالمقابل، حري بالدولة ألا توظف هذه المفاوضات الحدودية في أي استحقاق داخلي سياسي أو انتخابي، بل في نهضة لبنان الجديد، الدول المنتجة والمصدرة للغاز.

19

GMT

اكتشف ما بين السطور

يوميًا

19:00 GMT

22:00 KSA

@alhadath

AL HADATH